

## درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية الأردنية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة

محمد صايل الزيود، محمد طه الزيود، علاء خميس الخزاعلة \*

### ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرف درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية في المدارس الحكومية الأردنية من وجهة نظر الطلبة، كما هدفت إلى الكشف عما إذا وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم الممارسة باختلاف متغيرات الجنس و المستوى الدراسي للطلبة. تكونت عينة الدراسة من (440) طالبا وطالبة من طلبة المرحلة الثانوية خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2016/2015 من خلال اتباع أسلوب العينة الطبقية العشوائية. ولغاية جمع البيانات استخدمت الدراسة الاستبانة التي تم تطويرها وتضمنت (33) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي: الديمقراطية والمساواة، مجال حرية التعبير عن الرأي، ومجال المادة الدراسية وأسلوب التدريس. أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة ممارسة المعلمين لمبادئ التربية الديمقراطية بلغ (3,01) وبدرجة ممارسة متوسطة، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس على مستوى مجالي العدل والمساواة وحرية التعبير عن الرأي ولصالح الإناث، ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لمجال المادة الدراسية وأساليب التدريس، كما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المعلمين لمبادئ التربية الديمقراطية تعزى لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) على مستوى مجالي العدل والمساواة والمادة الدراسية وأساليب التدريس، فيما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى مجال حرية التعبير عن الرأي ولصالح طلبة الصف الثاني الثانوي. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة قدمت عدة توصيات إلى الجهات ذات العلاقة لتعزيز درجة الممارسة الديمقراطية لدى المعلمين.

الكلمات الدالة: درجة ممارسة، المعلمين، المرحلة الثانوية، التربية الديمقراطية، المدارس الحكومية، الأردن.

### المقدمة

تعد الديمقراطية من أكثر الموضوعات والقضايا التي حظيت بالدراسة والتحليل والتجريب وحتى النقد من قبل الدارسين والباحثين والمنظرين والسياسيين وغيرهم، بغية الوصول إلى فهمها والارتقاء بتطبيقها في مختلف المجالات إلى مستويات رفيعة، وقد جاء الاهتمام بها نتيجة الآثار الإيجابية التي تركتها على المجتمعات التي أمنت بها وطبقتها من مثل الأمن والاستقرار والرفاه والرخاء، وتداول السلطة والعيش المشترك واحترام الآخر، ودورها في بناء المجتمع الديمقراطي الحر الذي يتيح لأفراده أن يكونوا على درجة عالية من الوعي والثقافة تمكنهم من المشاركة الفاعلة في تقدم مجتمعاتهم وغيرها من الثمار التي تنعم بها دول العالم المتقدم، وقد أصبحت اليوم ضرورة من ضرورات التطور وتحديث المجتمع وليس من مظاهر الرفاه الحضاري، فمن خلال تطبيق القيم الديمقراطية يمكننا الوصول إلى مجتمع مدني قائم على المؤسسية والتعددية يحفظ للإنسان حقوقه الأساسية التي تقوم على العدل والمساواة واحترام حرية التعبير عن الرأي وتقدير قيمة الإنسان ليكون قادرا على البدء بمسيرة التقدم في جميع النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية والتربوية وغيرها من مجالات الحياة.

إن الوصول إلى المجتمع الديمقراطي لا يتم بسهولة كما قد يتصور البعض بل يحتاج إلى عمل جاد ومنظم يستهدف الأفراد وتربيتهم على مفاهيم جديدة، وفي هذا السياق يشير الجابري (1997) إلى أن الإنسان اليوم لم يعد مجرد " فرد " في " رعية"، بل هو مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق التي في مقدمتها حق اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم، فضلا عن حق الحرية، حرية التعبير وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والحق في التعليم والعمل، والحق في المساواة مع تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية.

\* كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/8/11، وتاريخ قبوله 2016/11/12.

نشأت الديمقراطية في بلاد اليونان ممثلة بديمقراطية أثينا التي تعد أولى الديمقراطيات التي شهدها التاريخ، التي قامت على أساس مفهوم الديمقراطية المباشرة من خلال ممارسة الحكم من قبل الشعب عبر الجمعية الشعبية التي ضمت المواطنين الأثينيين الذكور فقط، واستبعدت النساء والمقيمين والعبيد من مفهوم الشعب (جعيني، 2010). تطورت الديمقراطية الحديثة كمفهوم حيث مرت في ثلاثة أطوار، الأول: ارتبطت فيه الديمقراطية بفكرة الحرية وتتجلى بالمؤسسات، والثاني: وفيه امتدت الديمقراطية إلى العلاقات الاجتماعية والمهنية والأسرية وركزت على العدالة، والطور الثالث هي المرحلة التي ركزت فيها الديمقراطية على الفرد والمساواة في الحقوق، والتطلع إلى التوزيع العادل للازدهار (الحوالدة، 2013)، وبشكل عام يمكن القول إن مفهوم الديمقراطية الذي غلب عليه في مراحل النشأة والتطبيق الطابع السياسي اتسع نطاق تطبيقه حتى أصبح في الوقت الراهن يشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي هذا السياق يرى جون ديوي أن الديمقراطية أكثر من مجرد شكل من أشكال الحكومة، فهي أولاً وقبل كل شيء أسلوب في الحياة الاجتماعية وفي الخبرة المشتركة القابلة للانتقال (ديوي، 1978).

تعرف الديمقراطية بأنها مفهوم مركب تنتظم فيه كينونة من الممارسات والعلاقات، والمبادئ الحرة التي يمكن أن توصل في الإنسان قيم العدالة، وحرية التفكير، وقيم النقد، والحوار، والعدالة واحترام الآخر، وقبول مبدأ المساواة، فهي منظومة القيم الإنسانية التي تقوم على مبدأ الحرية، ولتواصل، والحق، والقبول سعياً إلى تحقيق الذات الإنسانية بكل ما تنطوي عليه من طموحات الوجود، والحضور والابتكار والإبداع" (الرميضي، 2010)، والديمقراطية نظام إنساني يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية ويقوم على أساس مشاركة الأفراد في تنظيم شؤون حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية، وهذا يعني إعطاء الفرصة لأعضاء المجتمع للمشاركة بحرية في القرارات التي تخص كل مجالات حياتهم مما يؤدي إلى نوع من الاتفاق العام بصدد القرارات التي تؤثر فيهم جميعاً، وتعتمد الديمقراطية على مبدأ الحرية والعدالة والمساواة لا تميز أو تمايز لأحد على آخر بسبب الجنس أو الدين أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية أو الثروة أو الجاه (الزبون، 2011).

ونشير في هذا الصدد إلى أن الديمقراطية العديد من المقومات والمبادئ العامة على رأسها الإيمان بقيمة الإنسان وكرامته، بغض النظر عن لونه وجنسه ومركزه، وأنه أداة التنمية وغايتها، وله حقوقه التي يجب عدم المساس بها، كحقوقه في الحياة، وحقه في توفير الأمن الشخصي، والحماية، والمعاملة العادلة، وحقه في الحرية الشخصية الملزمة وحرية التفكير والتعبير عن آرائه، وحقه في المشاركة في شؤون مجتمعه وفي صنع السياسات والقرارات، وحقه في التعليم والتدريب والثقافة والعمل، والإيمان بالفروق الفردية بين الناس، وأنها يمكن أن تكون مصدراً للتقدم والرخاء والسعادة لكل من الفرد والمجتمع إذا ما أحسن توجيهها والإفادة منها، والإيمان بقيمة التربية والتعليم في تقدم المجتمعات البشرية ونهضتها، فالتعليم هو مفتاح تطوير المجتمعات وتغييرها، ولا يمكن للديمقراطية أن تنجح في بلد يسوده الجهل وتنقش في الأمية (الحوالدة، 2013، جعيني، 2010).

والديمقراطية ضمن هذا الإطار الشامل تتخذ وسائل ووسائط متعددة، لتصل إلى عقول وقلوب وممارسات الأفراد والجماعات، لتصل شخصياتهم وتجذر ممارساتهم الديمقراطية الحضارية، لذلك ارتبطت الديمقراطية بالتربية والتعليم، باعتبار أن التربية والتعليم هما الأقدر على نقل محتوى الديمقراطية وكيفية ممارستها إلى أبناء المجتمعات. وأساس ذلك أن الديمقراطية هي أسلوب حياة يقوم على مبادئ مهمة للإنسان منها الحرية والإخاء والعدل والمساواة، وهي مبادئ تنمو تلقائياً في اتجاه إيجابي إذا ما أتيحت لها فرص النمو في اتجاه صحيح من خلال مؤسسات التربية المختلفة، لأن التربية تجرد الأفراد من قيود الجهل وتعريفهم بقدراتهم وإمكاناتهم، وتشجعهم على التمسك بحقوقهم والقيام بواجباتهم، وتساعدهم على أن يكونوا مواطنين على درجة عالية من الوعي والثقافة بما يمكنهم من المشاركة الفعالة في تقدم مجتمعاتهم، وتلك المبادئ والقيم لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التربية بمؤسساتها المختلفة (الأحمد وزيدان، 2006).

إن العلاقة بين الديمقراطية والتربية علاقة جدلية تبادلية تتوقف كل منهما على الأخرى ويتأثر بها، فيما أن الديمقراطية الصحيحة لا تتفتح إلا في مجتمع متعلم، كذلك فإن التربية لا تتم ولا تتطور ولا تتوسع فرص التكافؤ في التعليم إلا في جو ديمقراطي، ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية في ميدان التربية والتعليم إلا في سياق ديمقراطي للحياة الاجتماعية (جعيني، 2010)، وإذا كانت الديمقراطية ترتبط بجميع مجالات الحياة فإن ارتباطها بمجال التعليم والتربية أشد وأوثق، حتى أنه لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات إلا إذا ساد فيه التعليم، وعمت فرصه بين جميع أفرادها، وتأكد حق التعليم للجميع، فكلماً اتسع التعليم في مجتمع من المجتمعات زاد تمسكه بالحرية والديمقراطية (الشيبياني، 1986).

إن ارتباط التربية بالديمقراطية يقوم على إعداد الفرد إعداداً صالحاً بحيث يكون هو محور العملية التربوية على أساس أنه فرد يعيش في مجتمع ديمقراطي، والتربية الديمقراطية هي جملة الاتجاهات والمواقف التي تشكل السمات الشخصية للفرد، التي تحدد

مبولة وأهدافه في مجال علاقاته الوجودية (الأحمد وزيدان، 2006)، فهي تشمل القيم السلوكية في داخل المؤسسات المدرسية وحقوق المشاركة، والحرية في إبداء الرأي والنقد والإدارة الديمقراطية للمدرسة، وتأسيس الحياة المدرسية على تقدير الفرد من قبل الآخرين، وتقديره لنفسه، واعتباره قيمة عليا في ذاته، وتعيده على المناقشة الحرة المنظمة (ديوي، 1987).

ويرى الرميضي (2010) أن التربية الديمقراطية مفهوم مركب يتضمن ديمقراطية المدرسة (أو تكافؤ الفرص التعليمية) وتقوم على توفير التحاق الأفراد بالمؤسسات التربوية والتعليمية المختلفة بلا تمييز بين الأفراد على أساس اجتماعي أو عرقي أو ديني، ويتضمن الممارسة الديمقراطية في الوسط المدرسي و هي منظومة التفاعل التربوي القائمة على نسق العلاقات بين المعلمين والطلبة وبين الطلبة والطلبة وبين المعلمين والإدارة التعليمية، و الوعي الديمقراطي ويعني منظومة القيم الديمقراطية التي تتأصل في وعي الطلبة وثقافتهم، ومن أهمها: قيم التسامح، والحرية، وقبول الآخر، ونبذ التعصب، ورفض التمييز، واحترام حقوق الإنسان .

تتضمن التربية الديمقراطية ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها: ديمقراطية التعليم وتشير إلى بناء النظام التعليمي، وتنظيم مدخلاته وعملياته وممارساته، بما يحقق تكافؤ الفرص للمتعلم، ويؤدي إلى تنمية شخصيته لأقصى ما تؤهله إليه قدراته واستعداداته ومبولة، من دون أن يقف وضعه الاجتماعي والاقتصادي حائلاً أمام الالتحاق بالتعليم والارتقاء في السلم التعليمي، وثانيها: الديمقراطية في التعليم وتشير إلى إدارة النظام التعليمي وتنظيمه وهيكلته في المستويات الإدارية والتنظيمية المختلفة، المدرسية منها والإشرافية والمحلية والمركزية بأسلوب ديمقراطي يضمن المشاركة المؤسسية والتفاعل والتعاون مع جميع الفئات ذات العلاقة بالعملية التربوية داخل النظام التعليمي وخارجه، وثالثها تعليم الديمقراطية وتشير إلى تزويد المتعلم بالمفاهيم والمعلومات والمهارات والقيم والاتجاهات الخاصة بالديمقراطية، عن طريق معرفة التشريعات والمؤسسات والهيكل والممارسات الديمقراطية والنماذج العالمية ذات العلاقة، بهدف حصوله على تربية تساعده في المستقبل على ممارسة الحياة الديمقراطية والإسهام في بناء المجتمع الديمقراطي (أبوشعيرة وغباري، 2010).

وللتربية الديمقراطية مجموعة مختلفة ومتراصة من المهام، وهي تشمل على تعلم الديمقراطية بهدف الحصول على المعرفة والوعي، ليكون ذلك ممثلاً ديمقراطياً في المواقف المستقبلية للقرارات والخيارات السياسية والاجتماعية، كما تشمل على التعلم من خلال الممارسة في المجتمع المدرسي الديمقراطي، لاكتساب العادات الديمقراطية السليمة، ويتضمن هذا المفهوم أيضاً التعلم للديمقراطية ويتضمن البناء والتطوير المستمر للأشكال الديمقراطية للحياة المستندة على التعاون والتشارك في السياقات المحلية والوطنية والدولية (Edelstein, 2011)، وهي تستند على جملة من المبادئ الديمقراطية أبرزها تكافؤ الفرص التعليمية، الذي يشير إلى عدم التفريق بين الناس في الحقوق والواجبات، وفي تحصيل العلم ومواصلة التعليم، انطلاقاً من حق الفرد في الحصول على العلم والثقافة دون تمييز، انطلاقاً من مواقع طبقية أو وراثية أو عرقية أو دينية أو جنسية (جعيني، 2010). إضافة إلى مبدأ وجود بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة، ووجود ممارسات ديمقراطية على مستوى المؤسسات الأسرية والتعليمية والمهنية، فالإنسان الذي لم يتعود ممارسة السلوك الديمقراطي في أسرته وفي مدرسته وفي عمله لا يتوقع منه أن يكون ديمقراطياً (الشيواني، 1986)، ذلك أن التربية الحرة لا تتحقق إلا في ظل وجود مجتمع متحرر من التسلسل، لأنها ليست سوى نسق فرعي من النظم الاجتماعية تتأثر بها، وتستجيب لها، وتؤثر فيها أيضاً (السورطي، 2009).

يشير وطفة (1998) إلى أن السلوك الديمقراطي في العمل التعليمي ينطلق من المشاركة الاجتماعية والمساواة في هذه المشاركة، وفهم مشاعر الآخرين واهتماماتهم، وتقبل الآخرين على مبدأ المساواة، والاعتماد على لغة الحوار والإقناع، حيث تنمي العلاقات الديمقراطية الناتجة عن السلوك الديمقراطي، الحب والتقدير بين أطراف العملية الديمقراطية وتنمي القدرات التمييزية عند الطلبة والمتعلمين عامة، بالإضافة إلى نمو الجانب المعرفي بصورة متسارعة ومتكاملة، ونمو الجوانب الاجتماعية وتكاملها في شخص المتعلمين، ونمو الثقة بالنفس والإحساس بالاستقلالية.

إن للتربية الديمقراطية بجميع مستوياتها دوراً مهماً في تنمية شخصية الأفراد وبناء الوعي لديهم وتعزيز قدراتهم واستعداداتهم وتنمية وتطوير مهارات التفكير والإبداع والابتكار لديهم، وتعزيز روح المسؤولية بينهم، مما يخلق جيلاً واعياً متماسكاً ومساهماً بقوة في دفع عملية التنمية والتحديث، فلا تنمية بإنسان مقهور محطم الإرادة، وبذلك تبرز أهمية دور المعلمين من خلال ممارستهم لمبادئ التربية الديمقراطية، فالمطلوب منهم العدل في التعامل مع الطلبة، والمساواة بينهم في منحهم الفرصة الكافية لنمو قدراتهم، وأن يحرصوا على عدم فرض آرائهم عليهم بممارسة السلطوية، وتعزيز الثقة بالنفس وإقامة العلاقات السوية والمستمرة بين الطلبة بعضهم ببعض، وبينهم وبين المعلمين، ذلك أن التزامهم بالسلوك الديمقراطي يؤسس لحرية التعليم والتسامح

والبهجة والاحترام.

إن المعلم الحر الواعي المؤمن بقيم الديمقراطية يؤدي دورا هاما في تحقيق ما يؤمن به من خلال تنويع علاقاته بطلابه، وإشباع حاجاتهم التربوية، وتنمية قدراتهم الابتكارية وتفكيرهم الإبداعي، كذلك يستطيع أن يهيئ لهم جو اجتماعيا مشبعا بروح المحبة والعدالة والمساواة، يتمكن من خلاله من إزالة المعوقات النفسية والاجتماعية بين الدارسين، ومن تعزيز التفاعل بينهم (الأحمد و زيدان، 2006).

وفي الأردن تبرز أهمية التربية الديمقراطية من خلال تبني فلسفة التربية والتعليم في الأردن للكثير من مبادئها وقيمتها، فقد نص نظام التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية في باب فلسفة التربية وأهدافها، الفقرة (ج)، البند (2) على احترام حرية الفرد وكرامته، كما أكد في فصل الأهداف العامة، الفقرة (ف)، على تقدير "إنسانية الإنسان وتكوين قيم واتجاهات إيجابية نحو الذات والآخرين، والعمل والتقدم الاجتماعي، وتمثل المبادئ الديمقراطية في السلوك الفردي والاجتماعي، كما تضمن النظام مبادئ السياسة التربوية التي توجه العملية التربوية توجيهاً يطور في شخصية المواطن القدرة على التحليل والنقد والمبادرة والإبداع والحوار الإيجابي وتعزيز القيم المستمدة من الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية (وزارة التربية والتعليم، 2016).

ورغم تأكيد الفلسفة التربوية لوزارة التربية والتعليم الأردنية على مبادئ التربية الديمقراطية وإدراكها لأهميتها في تنشئة الطالب المؤمن بالله، المنتمي لوطنه وأمتة والمتحلي بالفضائل وذي الشخصية المتكاملة واتخاذها لسلسة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق هذه المبادئ، فإن التربية الديمقراطية في الأردن ما زالت في طور النشأة والتكوين، وتواجه جملة من التحديات التي تعيق تطبيقها سواء أكانت تحديات مادية أو قيمية اجتماعية أو سلوكية وباعتبارها جزءا من التربية العربية و يشير السوطري (2009) إلى أن من أبرز التحديات التي تقف أمام تطور وتقدم التربية " السلطوية" كمرض تنتشر أعراضه في كثير من أوصال الجسم التربوي كالمناهج وطرق التدريس، والإدارة والإشراف التربوي، والإدارة الصفية والعلاقة بين المعلم والطالب، كما أن العديد من المعلمين لا زال يعيش أسيراً لقيم وسلوكيات غارقة في ملاسبات نظام ذهني وتربوي تقليدي يعمل على إنتاج منظومة من القيم الاجتماعية ذات الطابع التقليدي غير القادرة على التجاوب مع معطيات العصر والتغير المتسارع الذي يعيشه الطالب والمعلم معا، وفي هذا الصدد أشارت عدد من الدراسات الأردنية والعربية (الزعبي والعظامات، 2010، والريمضي، 2010) إلى أن تراجع واضح في مستوى الممارسات الديمقراطية وإلى وجود معيقات كبيرة وتحديات بنيوية تقف حائلا أمام بناء نظام تربوي ديمقراطي في مؤسساتنا التربوية.

وقد حظيت التربية الديمقراطية والممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئات التدريس والمعلمين بشكل خاص على اهتمام الباحثين، ورغم أن التركيز انصب في البداية على الجامعات، إلا أن الدراسات بدأت تتوجه في الفترة الأخيرة للتركيز على مواضيع التربية الديمقراطية والممارسات الديمقراطية لمعلمي المدارس وخاصة المرحلة الثانوية، فهذه الفترة حاسمة في حياة الطالب تأخذ أهميتها من الدور الكبير الذي تؤديه في تشكيل شخصية الطالب المتوازن والمتكاملة إذا ما تم توجيهها بالطريق الصحيح، وتعميق الممارسات والسلوكات السليمة لديه، وتعميق خبراته الايجابية، وتحديد مستقبله كمواطن قادر على المساهمة في تنمية المجتمع وتعزيز ازدهاره .

#### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن التربية الديمقراطية التي تقوم على مبادئ الحرية والعدل والمساواة وترسيخها عند أفراد المجتمع تستلزم من المعلم أن يكون الأساس والقوة والمثل في ذلك النهج الجديد، وعليه تعميق وزرع وممارسة مبادئ التربية الديمقراطية سواء داخل الحصة الصفية أو في أوقات الاستراحة، وضمن جميع المستويات سواء مع الطلبة أو مع زملائه المعلمين أو في علاقته بالإدارة التربوية، أيضا فان للمدرسة دورا هاما ومحوريا في بناء ثقافة ديمقراطية منتجة لقيم التسامح والاختلاف وقبول الآخر في ظل تزايد حالات العنف المجتمعي، و ارتفاع أرقام حالات العنف المدرسي وخاصة العنف الموجه ضد المعلمين، وضعف مخرجات النظام التعليمي.

إن هذا الدور الأساسي والهام للمعلم في بناء ثقافة ديمقراطية عميقة، وتنمية وتعزيز القيم الديمقراطية من الحرية المسؤولة، والعدل والمساواة، والتشاركية في صنع القرارات، تستلزم إعادة النظر في منظومة السلوكات والممارسات التي يتبعها المعلمون مع طلبتهم في القاعات الصفية وفي مختلف أنواع الأنشطة المدرسية في هذه المرحلة الحساسة من حياتهم، وبالنظر إلى الواقع الحالي المتمثل بتزايد شكاوى الطلبة من الممارسات غير الديمقراطية من بعض المعلمين، والأساليب المتبعة عند بعضهم في تدريس المقررات بالطرق التقليدية القائمة على الحشو والتلقين، وانعدام العدل والمساواة، وقمع حرية التعبير، إضافة إلى تزايد حالات الاعتداء ضد المعلمين التي يمكن إرجاع جزء من أسبابها إلى عدم وجود صيغ ديمقراطية للتعامل بين المعلم والطالب،

وهيمنة النمط السلطوي التقليدي كإطار للعلاقات بينهما، إضافة إلى أن نتائج الدراسات السابقة التي تشير إلى أن درجة ممارسة المعلمين لمبادئ التربية الديمقراطية ما زالت ضمن المستوى المتوسط، مع وجود درجات ممارسة منخفضة ضمن فقرات مجالات معينة، والى وجود عوائق عديدة تقف أمام تعميق هذه الممارسات الديمقراطية.

كما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في السعي نحو التعرف على درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية الأردنية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر طلبتهم من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

**السؤال الأول:** ما درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة؟

**السؤال الثاني:** هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة باختلاف متغيرات الجنس والمستوى الدراسي للطلبة؟

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة.

2- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة باختلاف متغيرات الجنس والمستوى الدراسي للطلبة.

#### أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

1- الحاجة إلى تأصيل موضوع التربية الديمقراطية وربطه بالواقع التربوي الأردني، والكشف عن ممارسة المعلمين للتربية الديمقراطية، ذلك أن التربية ترتبط بالديمقراطية ارتباطاً وثيقاً، فهي تسهم في تشكيل شخصية الفرد من خلال تكوين الوعي الديمقراطي لديه، وتنمي لدى الأفراد قيم المواطنة الصالحة وممارسة قيم ومبادئ الحرية والعدل والمساواة وترسيخها عند أفراد المجتمع وممارستها في النشء فكرياً وسلوكياً.

2- الحاجة إلى دراسات ميدانية تتصف بالدقة والموضوعية، للتعرف على درجة ممارسة المعلمين لمبادئ التربية الديمقراطية، وذلك للإفادة من نتائجها في تطوير الممارسة الديمقراطية داخل الغرفة الصفية، ولتعزيز هذا المحور الهام ضمن برامج تربية المعلمين أو أية برامج تدريبية ذات علاقة.

3- كما تأخذ الدراسة أهميتها من الدور الكبير والهام الذي تؤديه المؤسسات التربوية والتعليمية من حيث إعداد المواطن الديمقراطي، الذي يدرك معنى الديمقراطية ويستوعب مبادئها وقيمتها ويلتزم أخلاقياتها ويمارسها فعلاً من خلال الحصص والأنشطة والفعاليات المدرسية، وهذا يؤكد على الدور الهام للمعلمين باعتبارهم المرشدين والمشرفين والموجهين لطلبتهم إلى هذا السلوك والقدوة التي يحتذي بها الطلبة في ممارساتهم وتصرفاتهم.

4- أيضاً تستمد الدراسة أهميتها من خلال مساعدة أركان العملية التربوية بجميع مستوياتهم ومسؤولياتهم من المدير، والمرشد التربوي والمشرفين التربويين ومديري التربية، و صناع القرار والإدارات العليا لتعزيز ممارسة مبادئ التربية الديمقراطية أثناء قيامهم بمهامهم الإشرافية وإعداد الخطط والبرامج والاستراتيجيات التربوية، وتوجيه المعلمين نحو الأخذ بمبادئ التربية الديمقراطية أثناء تعاملهم مع الطلبة.

#### مصطلحات الدراسة:

**درجة الممارسة:** وهي الدرجة التي يقوم بها المعلمون بممارسة مبادئ التربية الديمقراطية في المدارس الحكومية الأردنية.

وتعرف إجرائياً بالدرجة التي سيحصل عليها المعلمون من خلال تقييم الطلبة للسلوك الديمقراطي الذي يتعاملون به معهم في الحصة الصفية.

**مبادئ التربية الديمقراطية:** يقصد بها جميع المبادئ التي تنطلق من الديمقراطية كفلسفة، ومن الديمقراطية التربوية كمفهوم مركب، وتشمل العمل بروح الفريق، حرية التعبير عن الرأي، الاستماع إلى الرأي والرأي الآخر بلغة الحوار بعيداً عن العنف، واحترام المعارضة، واتخاذ القرارات بالأغلبية، وتطبيق العدل والمساواة، والقوانين والأنظمة وتفويض الصلاحيات والمسؤولية (الزعبي والعظامات، 2010).

وتعرف إجرائياً بالمبادئ الواردة في أداة الدراسة ضمن المجالات الثلاثة، وهي: العدل والمساواة، حرية التعبير عن الرأي،

والمادة الدراسية وأساليب التدريس.

**المعلمون:** كل من يمارس تدريس الطلبة في الغرف الصفية، في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة، ومستوف الشروط الواردة في قانون التربية والتعليم والأنظمة الصادرة بموجبه (المجلس القضائي الأردني، 2014).

**المعلمون إجرائياً:** هم جميع المعلمين و المعلمات الذين يدرسون طلبة المرحلة الثانوية في جميع المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم لمنطقة الزرقاء الثانية / محافظة الزرقاء.

**المرحلة الثانوية:** هي إحدى المراحل التعليمية التي تلي مرحلة التعليم الأساسية، ومدتها سنتان، وتتألف من مسارين رئيسيين، مسار التعليم الثانوي الشامل، ومسار التعليم الثانوي التطبيقي.

**طلبة المرحلة الثانوية:** هم جميع الطلبة من الجنسين المنتظمين والمتحقيين بالمدارس الحكومية التابعة إشرافياً لسلطة مديرية التربية والتعليم لمنطقة الزرقاء الثانية.

#### محددات الدراسة:

المحددات الموضوعية: اقتصرت الدراسة على طلبة المرحلة الثانوية من الجنسين (الصفين الأول والثاني الثانويين)، المنتظمين على مقاعد الدراسة، لذا فإن نتائج هذه الدراسة تتحدد بمدى تمثيل هذه العينة المختارة للمجتمع الأردني.

كما تتحدد نتائج الدراسة بدلالات أداة الدراسة من حيث دلالات صدقها وثباتها وإجراءات التحليل الإحصائي.

المحددات المكانية: أجريت هذه الدراسة ضمن المدارس الثانوية الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم لمنطقة الزرقاء الثانية / محافظة الزرقاء.

المحددات الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2016/2015.

#### متغيرات الدراسة:

المتغيرات التابعة: درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم لمنطقة الزرقاء الثانية / محافظة الزرقاء.

المتغيرات المستقلة: جنس الطالب والمستوى الدراسي.

#### الدراسات السابقة:

**الدراسات العربية:** أجرى العتيبي (2006) دراسة هدفت إلى تعرف درجة الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة في جامعة الكويت، وتكونت عينة الدراسة من (112) عضو هيئة تدريس و(1410) من طلبة الجامعة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها أن أعلى مجال حصل على أعلى النسب في درجة الممارسة الديمقراطية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت هو المجال المتعلق بحرية الرأي والتعبير، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغير الجنس أو سنوات الخبرة والكلية، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الطلبة للممارسات الديمقراطية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المرحلة الدراسية.

وأجرت حرب (2007) دراسة استهدفت التعرف إلى تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها، وبيان أثر متغيرات الجنس، الكلية، مكان السكن، والمعدل التراكمي في استجابات أفراد العينة، وتكونت العينة التي اختيرت بنظام العينة الطبقية العشوائية من (800) طالب وطالبة، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة دراسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة تصورات طلبة جامعة النجاح للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة (62,8%)، كما أشارت إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجالي العدل والمساواة بين الطلبة وأسلوب التدريس والدرجة الكلية بين الذكور والإناث لصالح الذكور، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجالي حرية التعبير عن الرأي والمادة الدراسية تعزى لمتغير الجنس.

وقام الزعبي والعظامات (2010) بدراسة هدفت إلى تعرف درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية في المدارس الثانوية لمبادئ الديمقراطية في التدريس الصفي في المدارس الثانوية التابعة لمديرية قصبه المفرق، وبلغ عدد أعضاء عينة الدراسة (49) معلماً ومعلمة، واستخدم الباحثان استبانة لقياس درجة الممارسة في أربعة مجالات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لمبادئ الديمقراطية في التدريس الصفي كانت متوسطة بشكل عام، وقد حصل مبدأ العدل على الترتيب الأول من حيث درجة الممارسة، بينما حصل مبدأ المشاركة والعمل بروح الفريق على الترتيب الأخير من حيث درجة

الممارسة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لمبادئ الديمقراطية في التدريس الصفي تعزى لمتغيري المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة.

وأجرى الرميضي (2010) بدراسة هدفت إلى تعرف الممارسات التربوية الديمقراطية في المدرسة الكويتية، وتكونت عينة الدراسة من (883) طالباً من طلبة الصف الرابع الثانوي في الكويت خلال العام الدراسي 2004/2005، واستخدم الباحث الاستبانة المحكمة كأداة للدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة انخفاضاً كبيراً في وتيرة الحضور الديمقراطي في المحاور الثلاثة لأداة الدراسة، حيث بلغت درجة التفاعل الديمقراطي 45%، بينما بلغت درجة حقوق الإنسان 59,50%، أما محور القيم الديمقراطية فقد بلغ 45,5%، وبلغت الدرجة المئوية للمقياس في المحاور جميعها 47,3% وخلصت الدراسة إلى انخفاض مستوى الممارسات الديمقراطية في المدرسة الكويتية.

وقام الزبون (2011) بدراسة هدفت إلى تعرف الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة جرش الأهلية من وجهة نظر الطلبة، وتكونت عينة الدراسة من (450) طالباً وطالبة في العام الدراسي 2007/2008، واستخدم الباحث الاستبانة لقياس درجة التطبيق، وبينت نتائج الدراسة أن غالبية الممارسات الديمقراطية لأعضاء الهيئة التدريسية كانت متوسطة، وعلى جميع مجالات الدراسة الأربعة: العدل والمساواة، وحرية التعبير عن الرأي، والمادة الدراسية وأساليب التدريس، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس والتخصص، في حين أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير السنة الدراسية.

#### الدراسات الأجنبية:

قام جلازر وشلفرو وبوزيتو (Glaeser, Shleifer, Ponzetto, 2007) بدراسة تأصيلية في جامعة هارفارد لمعرفة سبب احتياج الديمقراطية إلى التربية والتعليم. وأشارت الدراسة إلى أن التعليم والديمقراطية يرتبطان إلى حد كبير في أغلب البلدان، وأن التعليم ساهم في تعليم الناس التفاعل مع الآخرين، ويزيد من فوائد المشاركة المدنية بما في ذلك التصويت والتنظيم، ويثري التعليم المشاركة المدنية، وأكدت نتائج الدراسة ارتباط التعليم بارتفاع مستويات الدعم لنظام ديمقراطي في كثير من البلدان، في مقابل تراجع الدعم للأنظمة الديكتاتورية من خلال مقارنة علاقة مستويات التعليم باستقرار النظم الديمقراطية أو الديكتاتورية.

وأجرى نذير (Nazir, 2010) دراسة هدفت إلى الكشف عن إمكانية التغيير الديمقراطي في الممارسة التربوية في باكستان، واستخدم الباحث المناقشات المبنيّة على مقابلة مجموعات عمل التركيز في المناطق الحضرية والريفية في السند وبلوشستان، لوضع تصور عن الممارسات التربوية سواء على مستويات صنع القرار التربوي أو التنفيذ، ومحاولة تحديد الحواجز والمعوقات التي تعترض هذه الممارسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الممارسة التعليمية في باكستان تتميز بالأسلوب السلطوي والبيروقراطية، وأن التعاون والتشاركية وطرح الأفكار تلعب دوراً صغيراً ومحدوداً في عملية صنع القرار. كما أشارت النتائج إلى أن واضعي السياسات يعتمدون أسلوب " نموذج النقل " إلى المنفذين الذين يكررون ذلك على المستويات التربوية المختلفة، ولا يؤخذ موضوع المقاربات التشاركية والديمقراطية إلا في حدود ضيقة.

وأجرى ادلستين (Edelstein, 2011) دراسة وصفية حول التعليم للديمقراطية من حيث الأسباب والاستراتيجيات، وأشار الباحث إلى أن الديمقراطية في المدرسة ليست ترفاً، فالأزمة الحالية تدعو المدرسة إلى تبني الديمقراطية، بل يجب أن تكون الهدف المركزي للتعليم في المدرسة. وأشار الباحث إلى أن مفهوم ديمقراطية التعليم يتضمن مجموعة مختلفة ومتراصة من المهام، تشمل على تعلم الديمقراطية بهدف الحصول على المعرفة والوعي ليكون ممثلاً ديمقراطياً في المواقف المستقبلية للقرارات والخيارات السياسية والاجتماعية. كما تشمل على التعلم من خلال الممارسة في المجتمع المدرسي الديمقراطي لاكتساب العادات الديمقراطية السليمة، ويتضمن هذا المفهوم أيضاً التعلم للديمقراطية ويتضمن البناء والتطوير المستمر للأشكال الديمقراطية للحياة المستندة على التعاون والتشارك في السياقات المحلية والوطنية والدولية. وأشار الباحث إلى أن الأشكال الرئيسية للممارسة الديمقراطية: ديمقراطية الحكم الذاتي، المشاريع الاجتماعية، والمشاركة المدنية. وقدم الباحث ثلاثة نماذج تجريبية تعكس المجالات الثلاثة السابقة، هي المجالس الصفية (أو الطلابية)، وخدمات التعليم، ونموذج المشاركة المدنية الذي طبق في ألمانيا أو الخدمة المجتمعية، وهذه النماذج هي تطبيقات تهدف لتعزيز النشاطات الديمقراطية في المدارس.

وقام اوليلي ووليام (Olele & Williams, 2011) بدراسة هدفت إيجاد مقارنة بين الممارسات الديمقراطية في المدرسة والتعزيز للمعايير والقيم الديمقراطية في المجتمع من خلال السعي إلى تأسيس كيفية إدارة الديمقراطية المدرسية وتنفيذ عملياتها. وأجريت

الدراسة في المنطقة الجنوبية من نيجيريا، وشملت (750) مديراً ونائب مدير مدرسة، وقام الباحثان بتصميم استبانته أطلق عليها (الدافع الاجتماعي الإداري ASM)، وأشارت النتيجة الرئيسية للدراسة إلى أن المدارس في الغالب تدار بأسلوب غير ديمقراطي، وأن على المدارس أن تستخدم أدوات تعليمية لغرس الممارسات الديمقراطية في الإدارة والعمليات المدرسية.

وأجرى ثورنبرج و الفستراند (Thornberg & Elvstrand, 2012) دراسة هدفت للكشف عن وجهات نظر وخبرات الطلبة في الديمقراطية والمشاركة في المناسبات والعلاقات في حياة المدرسة اليومية، وسماع أصواتهم حول هذه القضايا. واستند الباحثان في دراستهما التحليلية على البيانات التي جمعت من ثلاث مدارس ابتدائية في السويد خلال مشروع بحث انثروبولوجي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه ورغم الهدف المعلن للعمل مع الديمقراطية في هذا الطريق، فقد أظهرت العقبات والقيود التي تواجه الديمقراطية المدرسة، منها الانقطاع، نمط التفاعل على المدى الطويل بين سلطة المعلم وتبعية التلميذ في التنظيم المدرسي، التي تشجع وتعلم الخضوع للسلطة بدلاً من المشاركة الديمقراطية التداولية، ثقة ساذجة في المعلمين، والمناهج المدرسية التي تستهدف قمع أصوات الأطفال.

وأجرى الزويد (Alzyoud, 2014) دراسة هدفت تعرف درجة ممارسة الأكاديميين في الجامعة الأردنية للقيم الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة، والتعرف في ما إذا كان هنا فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأكاديميين في الجامعة الأردنية للقيم الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة باختلاف الجنس، والمستوى الدراسي، ومكان السكن، ونوع الكلية. تكون مجتمع الدراسة من طلبة السنة الرابعة في كل من كلية العلوم التربوية وكلية العلوم، والبالغ عددهم (3341) طالباً وطالبة، وتم اختيار عينة ممثلة للمجتمع الأصلي بلغ حجمها (582) طالب أو طالبة .

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ممارسة الأكاديميين في الجامعة الأردنية للقيم الديمقراطية كانت بدرجة مقبولة، وأن هنا كعدم ممارسة من قبل الأكاديميين لقيمة تقبل النقد الذي يوجه إلى وجه انتظهم من قبل الطلبة، كما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة الذكور والإناث حول ممارسة الأكاديميين للقيم الديمقراطية، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة كلية العلوم التربوية وطلبة كلية العلوم في ممارسة الأكاديميين للقيم الديمقراطية، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الطلبة حول ممارسة الأكاديميين للقيم الديمقراطية باختلاف مكان سكن الطلبة أنفسهم .

وأجرى العيدي والعيدي (Al-Eidi & Al-Eidi, 2014) دراسة هدفت التعرف على تقدير مدرء المدارس الحكومية في محافظة الكرك لدرجة الممارسة الإدارية وفق المبادئ الديمقراطية، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: ما درجة ممارسة مدرء المدارس الحكومية في محافظة الكرك للإدارة وفق الأسس الديمقراطية وفق تقديراتهم؟، وهل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام هذه المبادئ تعزى إلى متغيرات الجنس، المؤهلات، الخبرات، ومستوى المدرسة. وتكون عينة الدراسة من (266) مديراً من مدرء المدارس الحكومية للعام الدراسي 2012-2013، واستخدم الباحثان استبانته مكونة من (50) فقرة موزعة على (4) مجالات، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مجال العدل والمساواة حقق أعلى معدل ممارسة، فيما كان مجال الحرية وحرية التعبير عن الرأي ضمن درجة الممارسة المتوسطة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الممارسة تعزى إلى متغيرات الجنس، المؤهلات، الخبرات، ومستوى المدرسة.

**موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة:** تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استعراض المفاهيم ومجالات التربية الديمقراطية، والأسس اللازمة لنجاحها وأهميتها في عملية التعلم والتعليم، وتتميز هذه الدراسة بكونها تركز على التعرف على درجة ممارسة المعلمين لمبادئ التربية الديمقراطية ضمن المجالات الرئيسية الثلاثة دون التركيز على واحدة دون الباقي، وهي: الديمقراطية والمساواة، مجال حرية التعبير عن الرأي، ومجال المادة الدراسية وأساليب التدريس، مستهدفة جميع فئات المعلمين دون التركيز على فئة منهم دون الآخرين، كما تتميز هذه الدراسة بكونها استندت على وجهة نظر طلبة المدارس الثانوية وليس المعلمين أو الإداريين، والطلبة في هذه المرحلة العمرية الهامة جداً قادرين على استيعاب قيم مفاهيم التربية الديمقراطية وتجديدها في سلوكياتهم، ويضيف هذا الأمر إلى الدراسة بعداً هاماً حيث تركز الكثير من الدراسات السابقة على وجهة نظر المعلمين لوحدهم، أو وجهة نظرهم والطلبة معاً، أو التركيز على فئة طلبة الجامعات، وهو ما لم نعلم به أي دراسة سابقة في حدود علم الباحثين.

**إجراءات الدراسة:**

**منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات الكمية من مجتمع الدراسة باستخدام الاستبانة، حيث يعتبر هذا المنهج الأنسب بما يشتمل عليه من خطوات علمية واضحة ومحددة تجيب عن أسئلة الدراسة وتصل إلى النتائج تمهيداً

لتحليلها وتفسيرها.

### مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المرحلة الثانوية من الجنسين (الصفين الأول والثاني الثانوي) المنتظمين على مقاعد الدراسة في المدارس الثانوية الخاضعة لسلطة مديرية التربية والتعليم لمنطقة الزرقاء الثانية والبالغ عددهم (3169) وفق ما جاء في تقرير بيانات الطلبة لمديرية التربية والتعليم لمنطقة الزرقاء الثانية (2016)، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية بما نسبته (14%) حيث بلغ عدد أفراد العينة (440) طالباً وطالبة، ويوضح الجدول (1) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لمتغيراتها، فيما يوضح الجدول (2) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

### الجدول رقم (1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغيرات الجنس والمستوى الدراسي

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة من مجتمع الدراسة
الجنس	ذكر	1431	45,1%
	أنثى	1738	54,8%
المجموع		3169	100%
المستوى الدراسي	الأول الثانوي	1640	51,8%
	الثاني الثانوي	1529	48,2%
المجموع		3169	100%

### الجدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات الجنس والمستوى الدراسي

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة من مجتمع الدراسة
الجنس	ذكر	220	50%
	أنثى	220	50%
المجموع		440	100%
المستوى الدراسي	الأول الثانوي	220	50%
	الثاني الثانوي	220	50%
المجموع		440	100%

وتم تبني مقياس ثلاثي للحكم على درجة ممارسة المعلمين لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر طلبة المرحلة الثانوية من خلال المتوسط الحسابي لكل مجال وكل فقرة من فقرات الاستبانة، وتم حساب مدى كل مستوى من المستويات وفق المعادلة الآتية:

$$\text{المستوى} = \frac{\text{القيمة العليا للبديل} - \text{القيمة الدنيا للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = 1,33$$

وعليه تكون التقديرات كالتالي:

- 1- درجة ممارسة منخفضة إذا كان المتوسط الحسابي أقل أو يساوي (1,33).
- 2- درجة ممارسة متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي بين (2، 3,67-34)

### 3- درجة ممارسة مرتفعة إذا كان المتوسط الحسابي أكبر أو يساوي (3، 68) أداة الدراسة :

تكونت أداة الدراسة من جزأين، الأول يحتوي على معلومات عامّة للمنتسبين، وهي: الجنس والمستوى الدراسي، فيما تكوّن الجزء الثاني من استبانته لقياس درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة في المدارس الحكومية، وقد تكوّنت الاستبانة من (33) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، هي: العدل والمساواة وتضمن (9) فقرات، حرية التعبير عن الرأي وتضمن (11) فقرة، ومجال المادة الدراسية وأسلوب التدريس، وتضمن (13) فقرة. وقد استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي للحكم على استجابات الأفراد على كل فقرة من فقرات الاستبانة، حيث هناك خمسة خيارات لكل فقرة، ووفق الآتي: بدرجة كبيرة جدا (5) درجات، بدرجة كبيرة (4) درجات، بدرجة متوسطة (3) درجات، بدرجة ضعيفة (درجتان) بدرجة ضعيفة جدا (درجة واحدة).

#### صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق الأداة الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وتم مراعاة جميع الملاحظات الواردة سواء من حيث الصياغة اللغوية أو وضوح الفقرات، أو درجة ارتباط الفقرة بالمجال إما الإضافة أو الحذف أو التعديل، وتم إخراجها بصورتها النهائية من (33) فقرة.

#### ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم احتساب معامل الثبات باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لكل محور من محاور أداة الدراسة، ويوضح الجدول (3) قيم معاملات الاتساق الداخلي للمجالات الثلاث، التي بلغت على التوالي (0,78)، (0,80،0,76)، فيما بلغ معامل الاتساق الداخلي للأداة ككل (0,78)، وهذا يشير إلى ثبات أداة الدراسة وإمكانية استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

الجدول رقم (3) قيم معاملات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للمجالات الثلاث لأداة الدراسة

معامل الثبات	المجال
0,78	الديمقراطية والمساواة
0,76	مجال حرية التعبير عن الرأي
0,80	مجال المادة الدراسية وأسلوب التدريس
0,78	الكلية للأداة

#### المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية و الترتيب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة، كما أجري اختبار (T) لاختبار دلالة الفروق بين متوسطات العينات المستقلة بالنسبة لمتغيري الجنس، والمستوى الدراسي.

#### عرض النتائج ومناقشتها:

سيتم عرض النتائج ومناقشتها وفقا لأسئلة الدراسة كما يلي:

1- عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها: ما درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في منطقة الزرقاء الثانية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة؟ لمعرفة درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في منطقة الزرقاء الثانية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على فقرات المقياس ككل ووفقا لكل مجال من المجالات الثلاثة يبينها الجدول (4).

الجدول رقم (4)

المتوسط الحسابي الكلي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة لمبادئ التربية الديمقراطية والترتيب لجميع المجالات

الترتيب	درجة الممارسة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال	الرقم
1	متوسطة	1,23	3,14	العدل والمساواة	1
2	متوسطة	1,32	3,07	حرية التعبير عن الرأي	2
3	متوسطة	1,23	2,84	المادة الدراسية وأساليب الدراسة	3
متوسطة		1,26	3,01	المتوسط الكلي العام	

يتضح من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي الكلي للمجالات الثلاثة مجتمعة بلغ (3,01) وبدرجة ممارسة متوسطة، وهذا يشير إلى وجود اهتمام لدى معلمي المرحلة الثانوية بممارسة مبادئ التربية الديمقراطية مع طلبتهم في المدرسة وداخل الغرفة الصفية وإن كان بدرجات ممارسة متفاوتة، حيث حصل مجال العدل والمساواة على أعلى متوسط حسابي بلغ (3,14)، فيما كان مجال المادة الدراسية الأقل حيث حصل على متوسط حسابي (2,48)، ويعود ذلك إلى تزايد الاهتمام بموضوع الديمقراطية على مستوى الدولة والمجتمع وارتفاع نسبة الوعي بالقيم الديمقراطية بين أفراد المجتمع، واهتمام وزارة التربية والتعليم ببحث المعلمين على ممارسة مبادئ التربية الديمقراطية داخل المدرسة بين المعلمين والمتعلمين، من خلال التأكيد على تطبيق مبادئ العدل والمساواة، وحرية التعبير عن الرأي، وأساليب تدريس متقدمة تهتم بالمشاركة والتفاعل وطرح الآراء ومناقشتها والتعاون وأساليب التعلم النشط المختلفة، وتتفق نتيجة الدراسة في المتوسط الكلي العام ودراسة حرب (2007) والزعبي والعظامات (2010) و الزبون (2011) .

أما فيما يتعلق بنتائج كل مجال فهي كالآتي:

المجال الأول: العدل والمساواة

يبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال العدل والمساواة:

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال العدل والمساواة مرتبة تنازلياً

الترتيب	رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	9	يقوم بتوزيع الواجبات على الطلبة بالتساوي وبعادلة	3,74	1,57	مرتفعة
2	5	يقدم خبراته وارشاداته لجميع الطلبة دون تمييز	3,49	0,996	متوسطة
3	7	يقوم الطلبة بالامتحانات دون تمييز	3,42	1,28	متوسطة
4	4	يعامل الطلبة بعدالة بغض النظر عن أصولهم وانتماءاتهم	3,40	1,05	متوسطة
5	1	يحترم جميع الطلبة الذين يؤدون واجباتهم دون تمييز	3,25	0,821	متوسطة
6	6	يعامل جميع الطلبة بعدالة في توزيع العلامات خاصة التقويم الأدائي	2,93	1,57	متوسطة
7	8	يراعي الفروق الفردية بين الطلاب	2,89	1,13	متوسطة
8	3	يطبق الأنظمة والتعليمات على جميع الطلبة دون تمييز	2,82	1,42	متوسطة
9	2	يعامل جميع الطلبة في الحصة بالتساوي	2,32	1,21	منخفضة
المتوسط الكلي			3,14	1,23	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي لفقرات مجال العدل والمساواة كانت ضمن درجة الممارسة المتوسطة، بمتوسط حسابي يبلغ (3,14) وانحراف معياري (1,23) وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3,74) في حدها الأعلى لفقرة "يقوم بتوزيع الواجبات على الطلبة بالتساوي وبعادلة" وبين (2,32) في حدها الأدنى لفقرة "يعامل جميع الطلبة في الحصة بالتساوي". و تشير النتائج إلى أن أغلبية الفقرات في هذا المجال كانت ضمن مستوى الممارسة بدرجة متوسطة (1، 3، 4، 5، 6، 7، 8) باستثناء الفقرة (9) كانت ضمن مستوى الممارسة بدرجة عالية، والفقرة (2) ضمن مستوى الممارسة بدرجة منخفضة. وتشير نتائج الفقرات (1، 3، 4، 5، 6، 7، 8) إلى وجود مستويات جيدة من الوعي لدى المعلمين بأهمية العدل والمساواة بين الطلبة كأحد أهم مقومات نجاح العملية التربوية وتحقيقها لأهدافها، وإلى إدراكهم لأهمية الابتعاد عن أسلوب التسلط، وضرورة التعامل مع الطلبة بارتياح وشفافية تشجع الطلبة على المشاركة والتفاعل والإبداع، ومراعاة الفروق الفردية بينهم. و تشير نتيجة الفقرة (9) ونصها "يقوم بتوزيع الواجبات على الطلبة بالتساوي وبعادلة" التي كانت ضمن مستوى الممارسة بدرجة عالية، إلى مستوى عال من الإدراك لدى المعلمين بضرورة الاهتمام بالواجبات المدرسية، وتوزيعها بعدالة بينهم نظرا لما يحققه ذلك من أثر إيجابي في استيعاب المادة العلمية وتقديم التغذية الراجعة عن درجات استيعاب الطلبة، وما يسببه ذلك من شعورهم بالارتياح والاستقرار.

وضمن هذا المجال جاءت الفقرة رقم (2) ونصها "يعامل جميع الطلبة في الحصة بالتساوي"، ضمن درجة ممارسة منخفضة، وهذا مؤشر غير مريح أكاديميا، إذ يعتقد أن الكثير من المعلمين مازالوا يعاملون الطلبة داخل الحصة بنوع من التمييز القائم على التفريق في المعاملة بين الطالب المجتهد والطالب غير المجتهد غالبا، وليس لأسباب الأصول والقربان وغيرها، و أيا كان المبرر فهو ليس سببا للتمييز بين الطلبة في الحصة، نظرا لما يسببه ذلك من آثار سلبية على الطلبة الآخرين، سواء آثار نفسية تؤدي بالطلبة إلى كره الأستاذ والمدرسة، أو تؤثر في تحصيله العلمي والأكاديمي مستقبلا.

بشكل عام تشير النتائج إلى وجود مستوى عالٍ من الوعي لدى الطلبة في تقييمهم للمعلمين، وهذا مؤشر جيد على أهمية تعميق الممارسة الديمقراطية في مؤسسات التعليم لما له من آثار إيجابية على تحسين جودة المخرجات وتنمية شخصية الطلبة وزيادة تفاعلهم وإبداعاتهم وصقل مواهبهم، إذا ما شعروا بوجود العدالة والمساواة من قبل المعلمين، ويعود هذا إلى إدراك القيادات التربوية في الأردن لأهمية تعزيز الممارسات الديمقراطية بمختلف مجالاتها، لما له من تأثير إيجابي في تحسين العملية التعليمية - التعليمية، وفي تحسين مستوى التحصيل الدراسي للطلبة، وفي تأهيلهم وتنمية قدراتهم، كذلك يمكن القول إن لوسائل الإعلام وحملات التوعية دوراً بارزاً في تقبل هذه المبادئ وممارستها على مختلف المستويات، لما لها من دور هام في حفز الأفراد على التجديد والتطوير والإبداع والابتكار، إضافة إلى أهمية العدل والمساواة في تخفيف حدة ومستويات العنف المدرسي، التي يعود أحد أهم أسبابها إلى انقضاء مبادئ العدل والمساواة في المدارس. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة حرب (2007) والزعبي والعظومات (2010) والزبون (2011)، وتختلف مع دراسة الرميضي (2010).

#### المجال الثاني: حرية التعبير عن الرأي

يبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات المجال الثاني المتعلق بـ"حرية التعبير عن الرأي".

#### الجدول رقم (6)

##### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات "حرية التعبير عن الرأي" مرتبة تنازلياً

الترتيب	رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	15	يشجع الطلاب على التفاعل داخل الحصة الدراسية والمناقشة	3,47	1,36	متوسطة
2	10	يستمتع إلى استشارات الطلبة فيما يخص موضوع الحصة	3,44	1,44	متوسطة
3	19	يستمتع لرأي الطلبة حول المادة بشكل دوري	3,40	1,21	متوسطة
4	13	يوفر للطلبة الفرصة للتعبير عن آرائهم بحرية وصراحة	3,15	1,23	متوسطة

الترتيب	رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
5	18	يساهم في غرس الممارسات الديمقراطية من خلال مناقشاته مع الطلبة بشكل واضح	3,12	1,10	متوسطة
6	16	ينمي في الطلبة حب الحوار والتفكير والتحليل والنقد أثناء الحصة	3,11	1,60	متوسطة
7	17	يتقبل النقد الموضوعي من الطلبة حول طريقة تعامله معهم	3,04	1,48	متوسطة
8	20	يمنح الطلبة الفرصة لطرح آرائهم ومقترحاتهم فيما يخص توزيع العلامات في الامتحان ويتقبلها	3,03	1,29	متوسطة
9	12	يحترم وجهات نظر الطلبة ويقدرها	3,03	1,22	متوسطة
10	11	يشجع الطلبة على توجيه الاستفسارات عن أي شيء يحتاجونه	2,73	1,42	متوسطة
11	14	يأخذ بمقترحات الطلبة فيما يتعلق بأساليب تدريس المادة	2,34	1,20	متوسطة
المتوسط الكلي					
			3,07	1,32	متوسطة

ينضح من الجدول (6) أن متوسطات فقرات مجال "حرية التعبير عن الرأي" كانت ضمن درجة الممارسة المتوسطة، بمتوسط حسابي (3,07) وانحراف معياري (1,32) وقد تراوحت ما بين (3,47) في حدها الأعلى وكانت لفقرة " يشجع الطلبة على التفاعل داخل الحصة الدراسية والمناقشة"، و(2,34) في حدها الأدنى، وكانت لفقرة "يأخذ بمقترحات الطلبة فيما يتعلق بأساليب تدريس المادة". وتشير نتائج الفقرات (10-20) إلى أن المعلمين يشجعون الطلبة على التفاعل وتوجيه الاستفسارات والاستماع إليهم، وتوفير الفرصة للتعبير عن آرائهم بحرية وصراحة، ضمن مدى محدد ومقنن، ذلك أن النتائج تشير إلى أن مستوى هذه الممارسات لم يبلغ بعد درجات مرتفعة، مع الأهمية الكبيرة لمجال حرية التعبير عن الرأي، كونه يسهم في صقل شخصية الطلبة في هذه المرحلة، ويساهم في تعزيز قدراتهم على إبداء الرأي والنقد داخل البيئة المدرسية وبما ينعكس إيجاباً على حياة الطالب وعلاقاته الاجتماعية، و يساهم في تأسيس المجتمع المدرسي على قيم تقدير الفرد من قبل الآخرين، وتقديره لذاته، واعتباره قيمة عليا في ذاته، وتعبئده على المناقشة الحرة المنظمة.

أما الفقرة (14) ونصها " يأخذ بمقترحات الطلبة فيما يتعلق بأساليب تدريس المادة" فصلت على مستوى ممارسة بالدرجة المتوسطة لكنها كانت أقل الفقرات في المتوسط الحسابي، يعتقد أن السبب قد يعود إلى رغبة الكثير من المعلمين بعدم إشراك الطلبة بشكل كامل بموضوع أساليب التدريس لاعتقادهم بأنهم أصحاب الحق الوحيد في هذا المجال، والخوف من تعدد الآراء وتناقضها، إضافة إلى الالتزام الحرفي بالتعليمات الناطمة لهذا الموضوع والخوف من ورود ملاحظات (إذا ما خالف ذلك) من المدير أو المشرف التربوي، فما زال موضوع " أساليب التدريس" يخضع لتعليمات جامدة تتطلب من المعلم الالتزام الحرفي بها. إن الدرجة المتوسطة لممارسة المعلمين لمبدأ حرية التعبير عن الرأي قد يعود إلى عدم قناعة بعض المعلمين بمنح الطلبة درجة حرية عالية لأسباب اجتماعية وأكاديمية، كون الكثير من المعلمين يفضلون بقاء حدود تفصل بينهم وبين طلبتهم لأسباب اجتماعية، تتعلق بهيبة المعلم ومكانته والحدود الفاصلة بينه وبين الطلبة، أو الخوف مما قد يسببه فتح المناقشات وطرح الآراء من إخراج للمعلم، أو امتداد المناقشات إلى مستويات علمية عالية أو استطراد للمواضيع المطروحة، إضافة إلى اهتمام المعلمين بإنهاء المنهاج خلال الفترة الدراسية المحددة، والتخوف من أن طرح الآراء والمناقشات قد يتسبب بالتأخر في الانتهاء من تدريس المنهاج الرسمي المقرر. كما يعود ذلك إلى طبيعة المرحلة الدراسية الثانوية واهتمام المعلمين بالتركيز على المادة الدراسية حتى يتمكن الطلبة من الاستعداد لامتحانات الثانوية العامة، إضافة إلى وجود بعض الصفوف ذات العدد الكبير من الطلبة، مما يجعل عملية حرية التعبير عن الرأي مقننة إلى حد كبير، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حرب (2007) والزعبي والعظومات (2010) والزبون (2011) وتختلف مع الرميضي (2010).

#### المجال الثالث: المادة الدراسية وأسلوب التدريس:

يبين الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات مجال المادة الدراسية وأسلوب التدريس.

## الجدول رقم (7)

## المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرة "المادة الدراسية وأسلوب التدريس" مرتبة تنازلياً

الترتيب	رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	21	يحترم وقت الحصة	3,43	1,15	متوسطة
2	32	يهتم بربط المادة العلمية بجميع مناحي الحياة الاجتماعية وتشجيع الطلبة على ذلك	3,41	1,33	متوسطة
3	22	يشجع الطلبة على المشاركة في عرض المادة العلمية داخل الصف	3,39	0,987	متوسطة
4	24	يتحرى الدقة والموضوعية فيما يقدم من معلومات ومعارف	3,18	0,663	متوسطة
5	31	يؤكد على عملية التعاون بين الطلبة في إنجاز واجبات المادة	3,02	1,00	متوسطة
6	28	يركز على عمليات التقويم الفردي والجماعي	2,88	1,29	متوسطة
7	30	يشارك في الأنشطة اللاصفية للطلبة والرحلات العلمية	2,86	1,71	متوسطة
8	23	يشجع الطلبة على المشاركة في حل المشكلات التعليمية	2,85	1,43	متوسطة
9	25	يشجع ويحفز روح المبادرة والتجديد عند الطلبة	2,78	1,23	متوسطة
10	27	يعمل على تشجيع الطلبة ورفع الروح المعنوية عندهم باستمرار من خلال تشجيعهم بالكلام الجميل	2,63	1,50	متوسطة
11	33	يشجع الطلبة على التفكير العلمي المنظم وحل المشكلات وطرح الحلول واتخاذ القرار	2,25	1,37	منخفضة
12	29	يشجع أسلوب التعلم النشط من خلال المجموعات	2,17	1,11	منخفضة
13	26	يشجع على تنمية الروح القيادية عند الطلبة	2,16	1,22	منخفضة
		المتوسط الكلي	2,84	1,23	متوسطة

ينضح من الجدول (7) أن متوسطات فقرات "مجال المادة الدراسية وأسلوب التدريس" كانت ضمن مستوى الممارسة بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (2,84) وانحراف معياري (1,23) وقد تراوحت ما بين (3,43) في حدها الأعلى وكانت لفقرة "يحترم وقت الحصة" وبين (1,22) في حدها الأدنى وكانت لفقرة "يشجع على تنمية الروح القيادية عند الطلبة"، وقد حصل هذا المجال على أقل المتوسطات الحسابية مقارنة بالمجالين الأول والثاني، إذ تشير نتائج فقرات هذا المجال (20، 21، 22، 23، 24، 25، 27، 28، 30، 31، 32) إلى وجود انخفاض واضح في مستوى ممارسة المعلمين لمبادئ التربية الديمقراطية فيما يتعلق بالمادة العلمية وأساليب التدريس، فالمتوسط الحسابي الكلي يدل على انخفاض واضح على كل المتوسطات الحسابية الكلية للمجالات الأخرى، كما تشير المتوسطات الحسابية لفقرات المجال إلى انخفاض الممارسات مقارنة بفقرات المجالات الأخرى، وهذا يدل على استمرار سيادة نمط من القيم التقليدية فيما يخص أساليب التدريس، رغم الاهتمام الكبير والتطوير المستمر من قبل الوزارة فيما يخص هذا الموضوع، وهذا النمط الراض لمبادرات الإبداع والتطور والابتكار، يطرح مشكلة معرفية وبحثية بالغة الأهمية والخصوصية في المجتمع الأردني كونه يشير إلى وجود اتجاه ما زال يتخذ موقفا إما رافضا أو مترددا من استخدام أساليب وطرق التدريس الحديثة لأسباب عديدة منها مقاومة التغيير والتحديث لدى بعض الأفراد، ضعف الوعي بأهمية استخدام هذه الأساليب، قلة البرامج التدريبية المخصصة لمثل هذه الموضوعات أو ضعف الأثر التدريبي لها، أو عدم توافر الأدوات والمستلزمات التعليمية لاستخدام هذه الأساليب.

أما نتائج الفقرات (26، 29، 33) فجاءت ضمن درجة الممارسة المنخفضة، وهذا يؤشر لنتيجة مقلقة نظرا لارتباط هذه الفقرات بالتفكير العلمي المنظم وحل المشكلات وطرح الحلول واتخاذ القرار، وتشجيع أسلوب التعلم النشط من خلال المجموعات و تنمية الروح القيادية عند الطلبة، فنمط التعليم مازال مرتبطا بالنمط التقليدي القائم على التلقين والحفظ واسترجاع المعلومات عند وقت الامتحان، دون تشجيع الطلبة على التفكير والتحليل والتفسير وطرح البدائل وحل المشكلات بطرق علمية منظمة، إضافة إلى عدم

تشجيع الطلبة على التعاون والعمل بروح الفريق، مما يعزز من الفردية السلبية، وهذا يسهم في قتل روح الإبداع والقيادة لدى الطلبة في هذه المرحلة الحساسة التي يليها دخول الطالب إلى البيئة الجامعية، أو سوق العمل وهو غير قادر على الإبداع ومواجهة المشكلات وحلها .

تشير هذه النتيجة إلى وجود خلل يتطلب المعالجة إذا ما أردنا الوصول بالعملية التعليمية - التعليمية إلى مستوى التمييز والريادة، وإنتاج مخرج تعليمي قادر على الإبداع والتطوير والمساهمة في تنمية مجتمعه وتقدمه وازدهاره، وهذا يتطلب المزيد من البحث لتحديد الأسباب وطرح الحلول، و الاهتمام بمثل هذه القضايا في برامج تربية المعلمين والدورات الفنية المتخصصة وبرامج التوعية والإرشاد.

وتتفق نتيجة الدراسة ضمن هذا المجال مع دراسة حرب(2007) والعظامات و الزبون(2011) وتختلف مع الريمضي (2010)

#### ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني و مناقشتها:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة تختلف باختلاف متغيرات الجنس والمستوى الدراسي للطلبة؟  
للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لكل مجال من المجالات الثلاثة التي احتواها المقياس وفقاً لمتغيري الجنس والمستوى الدراسي.

#### 1- متغير الجنس:

يوضح الجدول (8) النتائج المتعلقة بكل مجال من المجالات الثلاثة وفقاً لمتغير الجنس.

#### الجدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) لدرجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة باختلاف الجنس

المجال	الجنس	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العدل والمساواة	ذكر	220	2,96	1,17	3,213	438	0,001
	أنثى	220	3,32	1,18			
حرية التعبير عن الرأي	ذكر	220	3,33	1,23	4,077	438	0,000
	أنثى	220	2,83	1,34			
المادة الدراسية وأساليب التدريس	ذكر	220	2,79	1,16	0,994	438	0,345
	أنثى	220	2,90	1,28			
الأداة ككل	ذكر	220	3,02	1,18	0,085	438	0,931
	أنثى	220	3,01	1,26			

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس على مستوى مجالي العدل والمساواة وحرية التعبير عن الرأي لصالح الإناث، حيث بلغت قيمة (ت) لكل مجال (3,213) و(4,077) على التوالي، وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ )، فيما تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس على مستوى مجال المادة الدراسية وأساليب التدريس، حيث بلغت قيمة (ت) لهذا المجال (0,994) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ )، ويعزى ذلك إلى وجود اختلافات في نظرة الطلبة نحو مفهوم "العدل والمساواة" و"حرية التعبير عن الرأي" ويعود السبب إلى اختلاف وجهات النظر بين الطلبة الذكور والإناث حول مفهوم كل منهم للعدل والمساواة وحرية التعبير عن الرأي لاعتبارات منظومة القيم والعادات السائدة في المنطقة، ونمط التنشئة الاجتماعية وأساليبها، واختلاف الأساليب المتبعة ودرجات الممارسة من قبل المعلمين والمعلمات في المدارس، وهذا يؤشر إلى أثر كبير للمجتمع ومؤسساته وخاصة مؤسسة الأسرة

على الدور الذي تمارسه المدرسة والمعلمون فيها فيما يخص موضوع التربية الديمقراطية، إضافة إلى اختلاف في تطبيق التعليمات بمدارس الإناث لاعتبارات اجتماعية، أما على مستوى المادة الدراسية فيعود السبب في تطابق وجهات نظر الطلبة نحو الممارسات الديمقراطية للمعلمين في هذا المجال إلى تشابه المواد الدراسية وأساليب واستراتيجيات التدريس وقناعات المعلمين في هذا المجال سواء كانت في مدارس الذكور أو الإناث.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة العتيبي (2006) وبشكل جزئي (مجال العدل والمساواة) مع دراسة حرب (2007)، وتختلف بشكل جزئي معها في مجال (حرية التعبير عن الرأي) ومع دراسة الزبون (2011).

## 2- وفقاً لمتغير المستوى الدراسي:

يبين الجدول (9) نتائج كل مجال من المجالات الثلاثة وفق متغير "المستوى الدراسي"

### الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار قيمة (T) لدرجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة وفق متغير المستوى الدراسي

المجال	المستوى الدراسي	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
العدل والمساواة	أول ثانوي	220	3,12	1,25	0,426	438	0,670
	ثاني ثانوي	220	3,17	1,21			
حرية التعبير عن الرأي	أول ثانوي	220	3,26	1,32	3,429	438	0,000
	ثاني ثانوي	220	2,83	1,31			
المادة الدراسية وأساليب التدريس	أول ثانوي	220	2,92	1,24	1,279	438	0,201
	ثاني ثانوي	220	2,77	1,22			
الأداة ككل	أول ثانوي	220	3,01	1,27	0,752	438	0,452
	ثاني ثانوي	220	2,92	1,24			

تشير النتائج الواردة في الجدول (9) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) في مجالي العدل والمساواة والمادة الدراسية وأساليب التدريس، إذ بلغت قيمة (ت) لمجال الحرية والمساواة (0,426)، و (1,279) لمجال المادة الدراسية وأساليب التدريس، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ )، فيما بلغت قيمة (ت) لمجال حرية التعبير عن الرأي (3,429) وهي تشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً ولصالح طلبة الصف الثاني الثانوي، وتعود هذه النتيجة إلى فيما يخص المجال الأول والثالث إلى تشابه ظروف الحياة المدرسية (البيئة المدرسية) في هذه المرحلة الدراسية بين مختلف المدارس الثانوية الحكومية سواء للذكور أو للإناث أو على المستوى الدراسي، فلا يوجد اختلاف بين ظروف الصفين الأول الثانوي والثاني الثانوي مما يعني أن القناعات لدى الطلبة حول مفاهيم العدل والمساواة وتصوراتهم عن العملية التعليمية وممارسات المعلمين لمبادئ التربية الديمقراطية ضمن المجالين المذكورين متشابهة ووجهات نظرهم تكاد تكون متطابقة، أما فيما يتعلق بمجال حرية التعبير عن الرأي فالفرق كانت لصالح طلبة الصف الثاني الثانوي، وهي نتيجة منطقية إذ يتعامل الأساتذة بوعي أكبر مع طلبة الصف الثاني الثانوي باعتبارهم مقبلين على مرحلة حاسمة في حياتهم تحدد مصيرهم، فيسعى الأساتذة إلى منحهم مستوى أعلى من حرية التعبير عن الرأي مقارنة بزملائهم من طلبة الصف الأول الثانوي، وقد يكون هذا تقديراً من الأساتذة لطبيعة الظروف النفسية والضغط التي يتعرض لها طلبتهم في هذه المرحلة، وتفسر هذه النتيجة أيضاً بارتفاع مستوى الحرية لدى الطلبة باعتبارهم في آخر محطة دراسية ما يوفر لهم مستوى عال من حرية التعبير عن الرأي وتحرراً أكبر من التعليمات المدرسية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العتيبي (2006) وتختلف نتيجة هذه الدراسة جزئياً مع دراسة الزبون (2011).

### توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثون بالآتي:

- 1- التأكيد على ضرورة اهتمام وزارة التربية والتعليم بمبادئ التربية الديمقراطية وأساليب ممارستها بدرجة مرتفعة من قبل المعلمين وضمن جميع المجالات، فمازالت درجة الممارسة ضمن المستوى المتوسط، وذلك من خلال عقد برامج تدريبية متخصصة، والندوات وورش العمل للمعلمين، سواء معلمو المراحل الثانوية أو الأساسية، مع التركيز بدرجة أكبر على ممارستها من خلال المواد الدراسية وأساليب وطرق التدريس الحديثة، وأن تتضمن التركيز على التفكير العلمي المنظم القائم على تحديد المشكلات وطرح الحلول واتخاذ القرار، والتفكير الناقد والإبداعي وتشجيع روح المبادرة والتجديد عند الطلبة و تنمية الروح القيادية لديهم.
- 2- على مديريات التربية والتعليم وإدارات المدارس الثانوية في الميدان بضرورة الاهتمام بإقامة اللقاءات الحوارية، وآليات التواصل بين الإدارة والمعلمين والطلبة لتعزيز التفاعل الإيجابي والممارسات الديمقراطية بينهم، وتشجيع الطلبة على المشاركة بفاعلية في البرلمانات المدرسية ومجالس الطلبة وأنشطة العمل التطوعي والأنشطة المدرسية الجماعية وغيرها، بما يسهم في خلق بيئة مدرسية جاذبة للطلبة ومعززة للحريات والممارسات الديمقراطية.
- 3- أن تولي الجامعات الأردنية مزيداً من الاهتمام للبحوث والدراسات المتعلقة بالممارسات الديمقراطية في المدارس الأردنية الحكومية والخاصة ومعرفة طبيعة المعوقات وتقديم الحلول لها، والاهتمام بموضوع التربية الديمقراطية في برامج كليات العلوم التربوية وخاصة برنامج التربية العملية، فزرع قيم الديمقراطية وتنميتها وتطويرها وممارستها لدى المعلم المتدرب سيكون له أثر هام جداً في تعزيز قناعاته بأهمية ممارسته لهذه المبادئ عندما يصبح معلماً رسمياً.

### المراجع

- أبوشعيرة، خالد وغباري، ثائر، 2010، نحو مفاهيم تربوية معاصرة في الألفية الثالثة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- الأحمد، عبدالعزيز و زيدان، أبوبكر، 2006، دور عملية التربية الأساسية في تنمية الوعي والممارسة الديمقراطية لدى طلبتها خلال فترة إعدادهم، دراسة ميدانية- مجلة كلية التربية- جامعة الإسكندرية، 16(3)، ص 118-190.
- الجابري، محمد، 1997، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جعيني، نعيم، 2010، الفلسفة وتطبيقاتها التربوية، عمان، دار وائل للنشر.
- حرب، رولا، 2007، تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الخواودة، محمد، 2013، فلسفات التربية التقليدية والحديثة والمعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ديوي، جون ، 1987، الديمقراطية والتربية، ترجمة نظمي لوقا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الرميضي، خالد، 2010، الممارسات التربوية الديمقراطية في المدرسة الكويتية (أراء من عينة طلبة الصف الرابع الثانوية في دولة الكويت)، مجلة جامعة دمشق، 26(4)، ص 155-213.
- الزبون، سليم، 2011، الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء الهيئة التدريسية لدى جامعة جرش الأهلية من وجهة نظر طلبتهم، دراسات - العلوم التربوية، 38 (ملحق 2)، ص 650-664.
- الزعيبي، إبراهيم و العظامات، خديجة، 2010، درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية لمبادئ الديمقراطية في التدريس الصفي في قصبه المفرق، مجلة جامعة الملك سعود، 22(1)، ص 57-84.
- السورطي، يزيد، 2009، السلطوية في التربية العربية، سلسلة عالم المعرفة (362)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الشيباني، عمر، 1986، ديمقراطية التعليم في الوطن العربي. طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام.
- المجلس القضائي الأردني، 2014، قرار رقم (3) الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين، (2014/7/14)، تاريخ الاسترجاع 2016/3/30 من:
- www.jc.jo/القرارات-الصادرة-عن-الديوان-الخاص-بتفسير-القوانين
- مديرية التربية والتعليم لمنطقة الزرقاء الثانية، 2016، البيانات الإحصائية للطلبة للعام الدراسي 2015-2016، قسم التخطيط التربوي، الزرقاء.
- وزارة التربية والتعليم، 2016، نظام التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، تاريخ الاسترجاع 2016/3/30 من:
- www.moe.gov.jo/MenuDetails.aspx?MenuID=91
- وظفة، علي، 1998، علم الاجتماع التربوي وقضايا في الحياة التربوية المعاصرة، الكويت، مكتبة الفلاح.

- K. ,Al-Eidi,N. ,2014. The Degree That Administrators Depend Upon Democratic Practices Within Their Schools As Estimated By Principles of Public Schools in Karak, *European Scientific Journal*,(10) 19,pp. 222-236.
- Al-zyoud,M. ,2014. Democratic Values among Academics of the University of Jordan, *Dirasat, Educational Sciences*, (41) 1, pp. 291-304.
- Edelstein,W. , 2011. Education for Democracy: reasons and strategies, *European Journal of Education*, 46(1), pp. 127-137.
- Glaeser,E. ,Shleifer,A. ,&Ponzetto,G. ,2007. Why does democracy need education, *Journal of Economic Growth*,12(2), pp. 77-99
- Nazir,M. ,2010. Democracy and education in Pakistan, *Educational Review*,62(3),pp. 329-342
- Olele, C. , Williams, C. , 2011. Fostering Democratic Practices through co-operative learning in secondary schools: Towards Matured Democratic Dispensation, *J sociology socAnth*, 2(2), pp. 81-88.
- Thoronberg, R. , Elvstrand, H. , 2012. Children's experiences of democracy, Participation, and trust in school, *International Journal of educational Research*, (53) , pp. 44-54.

### **The Degree of Public High Schools Teachers' Practice of Principles of Democracy of Education from the Students' Perspective**

*Mohammad Sayel Alzyoud, Mohammad Taha Alzyoud, Alaa Khames Khazalah \**

#### **ABSTRACT**

The study aimed to identify the degree public high school teachers practice principles of democracy of education from students' perspective and the effect of some variables. The sample consisted of 440 students selected according to the stratified random approach from Zarqa Educational Directorate secondary public schools in the second semester of 2015-2016 academic year. A questionnaire was developed with 33 items covering three themes: Justice and equality, freedom of expression, and school curriculum and teaching approach. The study revealed the following findings: Teachers were moderate in their democracy practice across the three themes, with an average score of 3.01. The mean of justice and equality was 3.14 with a moderate degree, freedom of expression was 3.07 with a moderate degree, and of school curriculum and teaching approach was 2.84 with a moderate degree. Furthermore, the study revealed that there were statistically significant differences due to gender on the justice and equality and freedom of expression themes at  $\alpha=0.05$  while there were no significant differences due to gender on the subject of the school curriculum and teaching approach. Moreover, the study showed that there were no statistically significant differences due to the level of study. In the light of the findings, it was recommended to improve the degree of public high schools teachers' practice of democracy of education principles to be implemented by teachers and the Ministry of Education.

**Keywords:** Education, Democracy, Jordan, schools, teachers, students.

\* Faculty of Educational Sciences, The University of Jordan. Received on 11/8/2016 and Accepted for Publication on 12/11/2016.